تضمنته وثيقة وقعها المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة..

الاتفاق على إقامة تحالف سياسي استراتيجي يسمى (التحالف الوطني الديمقراطي)

صنعاء/سبأ:

وقع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي و حـزب الرابطة اليمنية و التنظيم السبتمبري الديمقراطي أمس على وثيقة تحالف سياسي استراتيجي يسمى (التحالف الوطني الديمقراطي). وأعرب الأخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام عن سعادته الكبيرة لانعقاد هذا اللقاء الذي يشكل اتجاهاً سياسياً استراتيجياً لخدمة الأهداف الوطنية ومضامين مبادئ الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر ، وقال: " إننا جميعا على اطلاع كامل و معرفة متناهية بطبيعة الوضع في بلادنا خصوصا في ظل النهج الديمقراطي التعددي الذي ارتبط بإعادة تحقيق وحدة الوطن في 22 مايو وإعلان الجمهورية اليمنية عام 1990م.

اكـد نائب الرئيس أن إعادة الوحدة اليمنية كانت معجزة القرن العشرين بكل ما للكلمة من معنى و قد تم الدفاع عنها و تجاوز عوائق كثيرة و كما كان هذا الهدف الاستراتيجي العظيم في طليعة أهداف الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر فسيظل هذا المكسب العظيم محط نضال الاوفـياء والـشرفـاء مـن أبناء الـوطـن ومـن مختلف القوى السياسية والاحـزاب الوطنية ، موضحا ان الجمهورية اليمنية الفتية قد قامت على أنقاض النظامين السابقين في الشمال والجنوب وانتهت الشمولية بقيام النهج الديمقراطي والتعددية الحزبية .

وقـال:" اننا في هـذا الاطـار نصنف مـن الديمقراطيات الناشئة ولا احد يستطيع الادعاء بالكمال أو احتكار الحقيقة او الإنفراد بالعمل في كل شيء و لذلك لابد من التعاون من قبل جميع القوى السياسية وتحمل المسئولية الوطنية بروح وثابة ودونما أي تقاعس ، مبينا أن التباينات سـتزول تدريجيا ، خاصة وان الشعب قد تسلح بوعي جديد ومفهوم سياسي جديد مبني على أساس الاعتراف بالقيم واحترام الثوابت الوطنية والـدفـاع عنها وغـرس الـولاء الوطني في نفوس الجيل الجديد وتعريفهم بالتاريخ الذي ذاق فيه اليمانيون مرارة التشطير والفرقة وتصادم الاتجاه والولاء.

واشار نائب الرئيس الى ان هذا اللقاء وإعلان وثيقة التحالف السـياسـي والاسـتـراتـيـجـي بين المؤتمر الشعبي العام وأحـــزاب المجلس الوطني للمعارضة وحزب البعث العربي الاشـتـراكـي الـقـومـي وحـزب رابطة ابناء اليمن والتنظيم السبتمبري الديمقراطي ، يعتبر تحالفاً ديمقراطياً من اجل اليمن ونظامه الجمهوري والوحدة والنهج الديمقراطي.

من جانبه اعرب الدكتور قاسم سلام ، الامين العام لحزب البعث العربي الاشـتـراكـي القومي عن سعادته البالغة بالتوقيع على وثيقة التحالف السياسي الاستراتيجي ، وقـال: " نحن سعداء ان نشارك بهذا اللقاء كي نكون أمناء صادقين على ما تحملناه وما أوكلت لنا من مسئولية وايضا على الثقة التي أولانا ايها فخامة الاخ الرئيس علي عـبـدالله صالح ، رئيس الجمهورية" ،مؤكدا حرص احزاب التحالف الوطني الديمقراطي عـلـى تـحـمـل الـمـسـئـولـيـة والإخـلاص لأهـداف الشعب اليمني فـي وحـدتـه الوطنية وحماية النهج الديمقراطي وترسيخه والدفاع عن الوحدة والثورة وامن واستقرار اليمن . وتضمنت بنود وثيقة التحالف مجموعة من المبادئ العامة التي تقضي بالتمسك بالإسلام عقيدة وشريعة والحفاظ على الثوابت الوطنية وفي مقدمتها النظام الجمهوري ومكتسبات الـثـورة والـوحـدة الوطنية وتطبيق الدستور والقانون . كما تضمنت الوثيقة تأكيد التحالف على التصدي لكل الدعوات والنعرات الانفصالية والطائفية والمناطقية والقبلية ومحاربة كافة مظاهر التعبئة السياسية والفكرية الخاطئة والمـضرة بـالـوحـدة الوطنية ومكافحة العنف والتطرف والإرهـاب والجريمة المنظمة وكـل أشكال التحريض على الفتن والكراهية بين أفـراد المـجـتـمـع الـيـمـنـي الـواحـد والعمل من أجل الحفاظ على الأمـن والسلم الاجتماعيين. ونصت الوثيقة على تفعيل دور ونـشـاط الـمـؤسـسـات الثقافية والفكرية والتربوية والإعـلامـيـة فـي تـرسـيـخ قيم الـوحـدة والديمقراطية والـعـدالـة الاجتماعية ونبذ العنف والتفرقة والكراهية وتنمية الـوعـي الوطني في صفوف الشعب وبناء الإنسان. وأكـــدت مـواصـلـة وتـوسـيـع الـحـوارات السياسية لتشمل بقية أطـراف العمل السياسي ومختلف منظمات المجتمع المدني للوصول إلى تشكيل تحالف وطني عريض لمواجهة التحديات والمؤامرات وصيانة المكاسب والانجازات الوطنية وبناء اليمن الجديد ،

كما تضمنت وثيقة التحالف مـجـمـوعـة مـن الاتـجـاهـات الأساسية للعمل المشترك وفي مقدمتها الإسهام في تطوير النظام السياسي والتشريعي ونـظـام الحكم المحلي وبما يلبي متطلبات واحتياجات بناء المجتمع المدني المؤسسي والـدولـة الـحـديـثـة والعمل مـن أجـل استكمال البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية فـي هـذه المرحلة كبرنامج أجمعت عليه كـافـة الأحـزاب الموقعة على هـذا الاتـفـاق. ونصت الوثيقة على العمل من أجل تهيئة كافة الظروف والـمـنـاخـات الـلازمـة لإجـراء انـتـخـابـات تنافسية نيابية محلية رئاسية حـرة ونزيهة في مواعيدها المحددة وإشراك جميع أطراف العمل السياسي فـي لـجـان إدارة الانتخابات العامة والاستفتاء ودعم المرأة كمرشحة للوصول إلى عضوية مجلس الـنـواب والمجالس المحلية وفقاً لمبادرة الرئيس والحرص على حيادية المال العام والوظيفة العامة في الانتخابات. وتـقـضـي الـوثـيـقـة بـقـيـام تنسيق انتخابي بين أحـزاب التحالف ، وذلك في الانتخابات المحلية والنيابية القادمة وعلى أساس النزول ببرنامج انتخابي موحد وقائمة موحدة وتشكيل لجان فنية مشتركة لتحقيق ذلـك فـي الـواقـع. واتفقت الاحـزاب على مشروع الإصـلاحـات الـدسـتـوريـة كمنظومة متكاملة في إطار مـا تقتضيه مصلحة اليمن الوطنية العليا ، وكـذا اتفاقها على ما تم الاتفاق عليه فيما يتعلق بتعديل قانون الأحزاب وعلى وجه الخصوص الأسس الخاصة بلجنة الأحزاب والموارد المالية وأسس معايير توزيع الدعم الحكومي بين الأحزاب. ونـص الاتـفـاق على تشكيل مجلس تنسيق أعلى لأحزاب التحالف الموقعة على هذا الاتفاق يتكون من أمناء عموم الأحزاب او نوابهم وهيئة متابعة ومجالس تنسيق على مستوى المحافظات والمديريات، وتشكيل لـجـان متخصصة سياسية وإعلامية وتنظيمية وفنية ومالية ووضع لائحة داخلية تحدد مهام واختصاصات واجتماعات قيادات التحالف واللجان المتخصصة و إصدار صحيفة باسم التحالف.

بنود الوثيقة الموقعة بين أحزاب التحالف تؤكد على :

التصدي للدعوات والنعرات الانفصالية والطائفية والمناطقية والقبلية

محاربة مظاهر التعبئة السياسية والفكرية الخاطئة والمضرة بالوحدة الوطنية

التنسيق بين أحزاب التحالف في الانتخابات المحلية والبرلمانية والنزول ببرنامج انتخابي واحد وقائمة موحدة

توسيع الحوارات لتشمل بقية أطراف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني لتشكيل تحالف وطني عريض

مجلس النواب يشكل لجنة لتقصي الحقائق حول اقتحام بعض المنازل في مشروع الري بجعار

إدراج تقرير بشأن مشروع قانون خط الأساس البحري للجمهورية في جدول أعماله

صنعاء /سبأ :

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله حسين الأحمر واستمع خلالها في إطار تعزيزه لمهامه الرقابية إلى إيضاحات نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي رداً على الاستفسارات المقدمة له من المجلس فيما يتعلق بالاستفادة من القروض والمنح والهبات من مختلف المصادر .

حيث بين النهج الذي تتبعه الحكومة في التعامل مع القروض.. مشيراً إلى توجيه القروض لتمويل المشاريع التنموية التي تعتبر استثمارا مضمونا والسيطرة على حجم القروض والمحافظة عليها في إطار النسبة المسموح بها والآمنة من الناتج الكلي .

ونبه إلى حسن إدارة الدين من خلال اعتماد آلية تضمن الوفاء بتسديد الأقساط وفقاً للمواعيد المجددة مما جنب الخزينة العامة أعباء مالية إضافية.. لافتاً إلى ان الآلية المتبعة للحصول على التمويل من القروض تعتمد على طلب التمويل لمشاريع محددة والتي بدورها تمتلك دورة حياة لابد أن تمر بها .

وأشار نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى التحسن الذي طرأ في توفير العناصر اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ المشاريع وإعداد الدراسات والتصاميم وإنشاء وحدات تنفيذ المشاريع إضافة إلى تحسن بيئة التنافس للحصول على عروض التنفيذ من خلال قانون المناقصات والمزايدات وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات إضافة إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحسين آلية المتابعة والتقييم والتنسيق مع الممولين وما تترتب على ذلك من تحسن وتيرة الإنجاز للمشاريع .

وأفاد أن الحكومة اكتسبت خبرة لا بأس بها في إعداد إستراتيجية للاستفادة من القروض وذلك من خلال التجارب والممارسات السابقة لإدارة واستغلال الموارد المتاحة بشكل عام والتمويلات الخارجية بشكل خاص .واوضح أن تلك الخطوات نالت رضا وإعجاب المانحين والـذي تجسد في حجم الدعم غير المسبوق الذي حصلت عليه بلادنا، كما أن ذلك يعد مؤشراً إيجابياً للإستراتيجية التي أتبعتها الحكومة لناحية آلية توفير واستغلال القروض .

كما قدم نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إيضاحات أخرى شملت الاستفسارات المقدمة اليه من المجلس .

من جهته رد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم يحيى راصع على التساؤلات المطروحة عليه من المجلس أن مؤشرات الخصوبة ووفيات الأمهات والأطفال الرضع وكذلك معدل النمو السكاني هي من المؤشرات العالية على مستوى العديد من دول العالم ودول المنطقة التي تتراوح معدلات الخصوبة فيها بين 3 - 5 ولادات حية للمرأة مقارنة بستة أطفال للمرأة اليمنية ومعدلات وفيات الأمهات بين (10 - 100) حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حيه في أغلب البلدان العربية مقابل 365 حالة وفاة في بلادنا.

ونبه إلى أنه معدل مرتفع جدا وأن معدلات وفيات الأطفال الرضع تتراوح بين 8 - 40 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لدى تلك البلدان مقابل حوالي 69 حالة وفاة في اليمن وهو ما يعكس نفسه في ارتفاع مقابل في معدل التزايد السكاني المرتفع الذي تعيشه بلادنا حيث يبلغ 3 بالمائة سنويا.

وأشار إلى أن تضاعف عدد السكان تحت هذا المعدل سيكون في فترة زمنية قصيرة حوالي 23 سنة فقط وهو ما يشكل تحديا حقيقيا لكل جهود التنمية لمواجهة متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان.

وأفاد وزير الصحة العامة والسكان ان هذا الوضع لا ينفي حصول تحسن في بعض المؤشرات السكانية في بلادنا خلال الفترة القليلة الماضية حيث انخفضت الخصوبة البشرية من حوالي 7ر7 أطفال لكل امرأة في بداية التسعينات من القرن الماضي الى 6 أطفال وكذلك انخفضت معدلات وفيات الأطفال والأطفال الرضع من 84 حالة وفاة إلى 69 حالة وفاة لكل ألف مولود حي خلال نفس الفترة.

كما أن النمو السكاني بدأ في الانخفاض حيث كان 7ر3 بالمائة عام 1994م ليصبح 3 بالمائة حاليا ..لافتا إلى إن هذه المؤشرات مازالت مرتفعة بالمقارنة مع الأوضاع السكانية في العديد من الدول العربية والنامية.

وأضاف أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه العمل السكاني رغم تبني الحكومة لسياسة سكانية منذ 1991م ألتي من أهدافها تحسين الأوضـاع السكانية وخفض معدلات الوفيات خاصة بين الأمهات والأطفال والضغط على النمو السكاني.. مشيرا إلى أن تلك الصعوبات تتمثل في التشتت السكاني حيث يتوزع سكان اليمن على حوالي 133 ألف تجمع سكاني مما يجعل وصول الخدمات إلى تلك التجمعات ليس بالأمر السهل وأن هناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية تحد من تأثير البرامج والمشاريع السكانية وبالذات ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتشكل عائقا أحيانا في الاستفادة من الخدمات المتوفرة وكذا ضعف الوعي لدى شريحة واسعة من المجتمع بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وانتشار الأمية خاصة في أوساط النساء وفي الريف في ظل ضعف إسهام قيادات الرأي والقيادات الدينية ومؤسسات المجتمع في نشر الوعي السكاني والصحي رغم بعض الجهود والتطور الملموس في تنامي هذا الوعي.

بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية المرصودة للبرامج المتعلقة بمعالجة قضايا السكان وكذلك ضعف في توفير الكوادر المؤهلة لتقديم خدمات الصحة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وأعـرب وزير الصحة عن أمله في تعاون وتكاتف كل هذه الجهات ومنها الدعم من قبل مجلس النواب لزيادة حصة تمويل البرامج الموجهة لمعالجة القضايا السكانية الملحة.

وفي هذا السياق عقب أعضاء المجلس الذين تقدموا بتلك الاستفسارات على الاجابات الموضحة للمجلس, البعض منها بالتأكيد على ما ورد والبعض الآخر بتقديم طلب مزيد من الإيضاحات.

من جهة أخرى أقر المجلس تشكيل لجنة خاصة من بين أعضائه لتقصي الحقائق حول ما طرحه بعض الأعضاء من تعرض بعض المنازل الكائنة في مشروع الري التقليدي بجعار محافظة أبين للاقتحام والعبث بها دون إذن من النيابة وذلك من قبل جهة رسمية وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

كما أقر المجلس أن يدرج في جدول أعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية والخارجية والمغتربين بشأن مشروع قانون خط الأساس البحري للجمهورية اليمنية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبدالله حسن الشاطر, ووكيل وزارة الصحة لقطاع السكان الدكتورة جميلة الراعبي, وأمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد بورجي وعـدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.